

أجود التقريرات

[27] نظر القاطع ولا يكون الفعل صادرا عن المكلف الا بعنوانه الاولى الاستقلالى دون عنوانه الطارى الالى ضرورة ان القاطع بخمرية المايح الخارجى انما يشربه بما انه خمر لا بما انه مقطوع الخمرية بل يكون هذا العنوان مغفولا عنه وغير ملتفت إليه غالبا فلا يمكن ان يكون متعلقا لحكم شرعى إذ المتعلق له لا بد وان يكون من الافعال الاختيارية فمدفوع بأن الموضوع الخارجى انما يكون ملتفتا إليه بالقطع فصفا القطع حاضرة للنفس بذاتها والموضوع الخارجى يكون حاضرا لها بها ولا ريب ان صدور الفعل بهذا العنوان اختيارى وملتفت إليه غاية الامر انه بالارتكاز لا بالتفصيل وهذا لا ضير فيه والا لما كان عنوان المقطوع قابلا لتعلق الحكم به اصلا ولو كان ذلك حكما آخر اجنبيا عن حكم متعلقه مع انه لا اشكال فيه ولا ريب وانكاره يستلزم هدم جميع ما ذكرناه فى القطع الموضوعى مع ان هذا القائل ملتزم بها ايضا (ثم) انه ظهر مما ذكرناه فساد توهم ان ملاك استحالة جعل الحكم لعنوان الناسى وهو ان الحكم الثابت لهذا العنوان يستحيل فعليته فإنه مع عدم الالتفات إلى الموضوع يستحيل فعلية الحكم ومحركيته له ومع الالتفات إليه ينقلب الموضوع إلى ضده جار فى المقام ايضا فإن من لم يلتفت إلى القبح الفاعلى وكون قطعه مخالفا للواقع يستحيل فعلية الحكم فى حقه ومع الالتفات إليه ينقلب الموضوع إلى ضده وجه الظهور ان المدعى إذا كان هو استتباع القبح الفاعلى فى خصوص المتجرى لخطاب متعلق به بخصوصه فيرد عليه ما ذكر ويصبح القياس بالناسى فى استحالة جعل الحكم له لكنه خلاف الواقع والمفروض فإن القبح الفاعلى مشترك بين العاصى والمتجرى وعلى تقرير استتباعه لحكم آخر يكون هذا الحكم ثابتا فى حق كل منهما وإذا كان القبح الفاعلى مشتركا بينهما فلا محالة يكون الحكم التابع له ثابتا لكلى عنوان المقطوع به كان القطع مصادفا للواقع ام لم يكن ولا ريب ان هذا العنوان مما يلتفت إليه المتجرى وعلى تقدير استتباعه لحكم آخر يمكن له الانبعاث عنه مع الالتفات إلى موضوعه واين ذلك من النسيان المستحيل ان يلتفت إليه مع بقاءه على حاله وبالجمله القبح الفاعلى الموجود فى التجري ان كان صالحا للاستتباع لخطاب شرعى فالقبح الفاعلى الموجود فى فرض العصيان يكون صالحا له بالاولية والاولوية فلا يكون الخطاب مختصا بخصوص المتجرى حتى يلزم من الالتفات إلى موضوعه انقلابه إلى ضده (وأما) التكلم من الجهة الثالثة وهي الجهة الكلامية فحاصله انه ذهب جماعة إلى ان المتجرى يستحق العقاب بعين ذاك الملاك الذى يوجب استحقاق العاصى